المتهمون بالصرفة (دراسة تحليلية نقدية)

Allegations of SARFAH: An Analytic-Critical Study

محسن الخالدي

Mohseen Khaldee

قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

بريد الكتروني: info@najah.edu

تاريخ التسليم: (٢٠٠٩/٦/٣)، تاريخ القبول: (٢٠١٠/٣/٢٢)

ملخص

يتحدث هذا البحث عن علماء اتهموا بالقول بالصرفة، وهي أن الله تعالى صرف العرب عن الإتيان بمثل القرآن الكريم، ولولا ذلك لجاءوا بمثله، وقد كان اتهام هؤلاء العلماء من غير دليل صحيح، أو مستند علمي يحتج به، أو يعول عليه، وكثير من هذه الاتهامات كان سببها عدم دقة النقل، واجتزاء النصوص، وعدم استيفاء أقوال العلماء في السياق الذي وردت فيه، وقد شمل البحث بعض مَن اتُّهم بالصرفة من المعتزلة ممن عُرف بفساد الاعتقاد؛ لأن الغرض من البحث إضافة لتبرئة المتهمين من أهل السنّة:التطبيق العملي لقواعد البحث العلمي في نسبة الأقوال والآراء إلى أصحابها، فتقويل العلماء ما لم يقولوا فيه جناية على العِلم والعلماء.

Abstract

This paper investigates allegations of SARFAH (i.e., God enjoining Arabs not to come by a speech like the Qur'an, or else, they would have) on the part of certain writers. The researcher asserts such allegations have been unfounded, without correct evidence, and lacking a reasonable basis. Allegations have been the result of misquoting or abstracting out of the text. Paper also discusses some of the Mu'tazilah (i.e., standing a part) known for false belief. An objective of the research is to exonerate some of the accused of Ahl-Assunah (i.e, people of the right road, so to speak), by doing which, the researcher hopes to have laid down in this context, the scientific bases of research, for to make writers say what they have not, is a crime against knowledge and all who traffic in it.

الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبيانًا لكل شيء ففتح به أعينًا عميًا وآذانًا صُمًّا وقلوبًا غلفًا وأخرج الناس من ظلمات الجهل إلى نور الحق المبين.

والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله الطاهرين وصحبه الأكرمين، وبعد؛

فقد تعددت أقوال العلماء في وجوه إعجاز القرآن وتنوعت، فكان منها ما هو قوي الحجة راسخ الكلمة، وكان منها الممجوج الذي تأباه عصمة القرآن وحِكمة الرحمن، كالقول بـ(الصرفة) الذي حوى في طياته تجريد القرآن من إعجاز النظم والبيان، وأن في مكنة البشر أن يأتوا بمثله لولا أن الله صرفهم عن ذلك.

وهذا قول لا يخفى على عاقل فساده وبطلانه؛ لأنه ينفي الإعجاز عن ذات القرآن ويجعله لأمر خارج عنه، وهو فعل الله الذي صرف الناس عن الإتيان بمثله.

وكان الإمام أحمد رحمه الله يكفِّر من يقول: إن القرآن مقدور على مثله، ولكن الله منع من قدرتهم؛ بل هو معجز في نفسه، والعجز قد شمل الخلق.(١)

وهناك من العلماء مَن جمع بين إعجاز القرآن بالصرفة وإعجاز القرآن البياني، وهذا أيضًا قول فاسد مرذول، وإن كانت خطورته أقل بكثير من القول السابق، وقد تكلمت عن الصرفة ببحث موسوم بها، استوفيت فيه معانيها، ونشأتها، ومَن قال بها، فلا أعيده هنا(٢).

وإن من عظيم الآفة على عوام الأمّة أن ينتصب قوم للأخذ والرد من غير ارتياض بطرق العلم، ولا معرفة بأوضاع القول، ولا بصيرة بحقائق الكلام، فأثبتوا القول بالصرفة، وعدّوه من وجوه إعجاز القرآن، وأسّسوا له ونافحوا عنه.

ومن الآفات أيضاً أن يتساهل بعض أهل العِلم في نسبة القول بالصرفة إلى عدد من العلماء لشبهة عرضت لهم من غير تحقيق ولا تمحيص، فحمّلوا أقوالهم ما لا تحتمل من المعاني الخارجة عن مقصودهم ومرادهم، وقوّلوهم ما لم يقولوا.

فقد تبنى بعضهم حججًا باطلة لا اعتماد لها ولا قرار، وألصقوا الصرفة بمَن شاءوا، فحيروا فطنة العاقل إذ نسبوا القول بها إلى أئمة أعلام من فرسان ميدان البلاغة والكلام، وهم بُرَءاءُ مِن ذلك.

لقد تعلق بعض الباحثين ببعض شبه التقطها من هنا وهناك، وعدّها دالة على اتهام بعض العلماء بالصرفة. وأنكى من ذلك وأعتى وأشد أن ينسب بعض الزائغين عن المحجة القول بالصرفة إلى أئمة أعلام من غير بينة أو دليل أو شبهة دليل ، والحال السابق أخف من اللاحق ، إذ لا يُلقي القول جزافًا بل لشبهة عرضت له .

(١) انظر: ابن حنبل، أحمد بن محمد أبا عبد الله، العقيدة رواية أبي بكر الخلال عن مسدد بن مسرهد عن أحمد، دار قتيبة - دمشق (ط١/ ١٤٠٨)، تحقيق: عبد العزيز عز الدين السيروان (ص:١١٨).

(٢) بحث (الصَّرفة) محكم ومنشور في مجلة الجامعة الإسلامية- غزة، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ربيع آخر: ١٤٢٥هـ، حزيران: ٢٠٠٤م.

ولهذين الفريقين أقوال

إن تلقط الباحث لبعض فلتات الكلام ليبني منها رأياً لعالِم عرف عنه أنه من أساطين البيان، مع وجود رأي آخر لذلك العالِم في المرجع نفسه يناقض فيه القول بالصرفة، وينصر فيه إعجاز النظم والبيان، فيه استعجال للحُكم قبل تجلي الأمور.

إن من العلماء السابقين -خاصة من عُرف بتمرسه في علم الكلام- مَن قد يستخدم بعض العبارات الموهمة فتعيى على الفهم، وقد توقع القارئ في الشك فتوحي أن هذا العالِم يقول بالصرفة فيتمسك بها الباحث ليجعلها محور بحثه، ويصف بها صاحب المقال من غير روية في استجماع رأيه والوقوف على مراده، ومن الجيد قبل إحكام الكلمة على عالم أن نرجع إلى كتبه التي أفردها للكلام عن إعجاز القرآن، فلا شك أن رأيه فيها يكون أبين، وأوضح، وأصرح.

إن اتهام الآخرين بنقيصة من غير حجّة لا يجوز، وإن التعلّق بشبه ضعيفة لا يجوز أيضًا، ويأبى الله إلا أن يحق الحق، فإنك لا تجد قولا ناقصًا إلا وجدت عليه من يُحْكِم فيه كلمته، ويقيم عليه أدلته وبينته، ويبين بطلانه وفساده.

ومن هنا فقد اخترت في هذا البحث أن أناقش نسبة الصرفة إلى عدد من العلماء لما يترتب على نسبتها إليهم من دخول الفساد إلى اعتقادهم -إذا قصدوا الصرفة بالمفهوم النظامي-، وحتى أكون موضوعيًا في هذا البحث فقد ذكرت بعض مَن اتهم بالصرفة من المعتزلة إضافة إلى من اتهم بها مِن أهل السنّة، وإن كان الذي يعنيني في بحثي هذا تبرئة مَن كان من أهل السنّة دون الاهتمام بغيرهم، وذلك لأن مَن ذكرت من المعتزلة هُم أصحاب بدع وضلالات وعقيدة فاسدة، لا ينقص من قدرهم، ولا يحسِّن من عقيدتهم، نسبة الصرفة إليهم أو نفيها عنهم، إلا أن موضوعية البحث تقتضي اتّباع المنهج العلمي في نسبة الأقوال إلى قائليها، والتحقق من ذلك، وهذا هدف من أهداف البحث، وجانب من مقصوده.

وربما مَن عرضت لذكرهم ليسوا كل من اتهمهم الباحثون بالصرفة، وإنما جزء منهم بحسب ما تيسر لي الإطلاع، وربما زادوا مع البحث والاستقصاء، ولكن يبقى فيمن ذكرت قواعد منهجية لنقد مَن لم يذكر ممن لم تناله يدي، أو تصل إليه عيني من المتهمين دون القائلين بها.

ولم أقف على مؤلَف أفرد موضوع: (المتهمون بالصرفة) بالبحث، أما الكلام عن الصرفة فإننا نجده بشكل مقتضب في دراسات السابقين ممن أيدوا أو نقضوا القول بها .

ويمكن الوقوف على أقوال السابقين بالصرفة من خلال البحث الذي أفردته للكلام عنها، والذي أشرت إليه في الصفحة السابقة، وأما كتابات المعاصرين عن الصرفة: فمنها ما كتبه الدكتور سامي عطا السدة بعنوان: (الصرفة دلالتها لدى القائلين بها وردود المعارضين لها)، وقد تكلم عنها الأستاذ نعيم الحمصي في كتابه:(فكرة إعجاز القرآن منذ البعثة حتى عصرنا الحاضر)، وكذلك الأستاذ عبد الكريم الخطيب في كتابه: (الإعجاز في دراسات السابقين)، والأستاذ أحمد سيد عمار في كتابه: (نظرية الإعجاز القرآني وأثرها في النقد العربي القديم).

وقد اتبعت في بحثي هذا منهج الاستقراء والتحليل والنقد، والتزمت نقل الأقوال بدقة، ونسبت الأقوال إلى أصحابها بأمانة وموضوعية، وحرصت أن أنقل المعلومة من مصادرها الأم ما استطعت إلى ذلك سبيلا، وعرفت بالمرجع عند وروده لأول مرة تعريفا تاما يشمل اسم المؤلف، واسم الكتاب، ودار النشر، وسنة الطبع... فإذا تكرر النقل منه ذكرته مختصرا

وقد قسّمت البحث إلى مقدمة، وثلاثة مطالب، وخاتمة على النحو التالي:

- المقدمة: وبينت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختيار البحث، والدراسات السابقة، ومنهجي في البحث.
- المطلب الأول: اتهام الفوطي وعباد بن سليمان بالصرفة.
- المطلب الثاني: اتهام الرازي وابن كثير بالصرفة.
- المطلب الثالث: اتهام القرطبي والسيوطي بالصرفة.
- الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ومهما يكن من أمر: فقد اجتهدت في بحثي هذا أن أهمس، لا بل أن أصرخ في آذان الإخوة الباحثين -الذين أكنّ لهم كل التقدير والاحترام- أن يتروّوا ويتأنّوا في أبحاثهم، مع يقيني أن العالِم العامل خير من العالِم الخامل، وأن الخطأ يظهر مع البحث والعمل، وقد اجتهدت أن أكتب الصواب، فإن أصبت، فبتوفيق من الله تعالى لي ومنته عليّ، وإن أخطأت فمن نفسي التي أستدرك عليها حينًا بعد حين، والله تعالى الهادي والمعين، والحمد لله رب العالمين.

المطلب الأول: اتهام الفوطي وعباد بن سليمان بالصرفة

وقد جمعت يين هذين العلمين لأنهما من المعتزلة، ولأن الثاني تلميذ الأول:

أولاً: الفوطي[١] (ت: بعد المائتين)

أبو محمد هشام بن عمرو[٢] الفوطي -بضم الفاء وإسكان الواو-[٣] صاحب ذكاء وجدل وبدعة، أخذ عنه عباد بن سليمان وغيره، كان داعية إلى الاعتزال[٤]، وإليه تنسب الهشامية، وهم

---

(١) يمكن الوقوف على جملة من أقواله ومعتقداته من خلال: البربهاري، الحسن بن علي بن خلف، أبو محمد (ت:٣٢٩هـ)، شرح السنة، دار ابن القيم، الدمام (ط١/ ١٤٠٨هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني (ص: ٣٩)؛ والإسفراييني، طاهر بن محمد (ت: ٤٧١هـ)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفِرَق الهالكة، عالم الكتب-بيروت (ط١/ ١٩٨٣م)، تحقيق: كمال يوسف الحوت (ص: ٧٥، ٧٦)؛ وابن حزم، أبي محمد، علي بن أحمد الأندلسي الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي-القاهرة (لا توجد سنة الطبع)، (٣٢/٣، ٧٩) و(١٤٩/٤).

(٢) في لسان الميزان (عمر)، وفي بقية المصادر اللاحقة (عمرو)، انظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي-بيروت (ط٣/ ١٤٠٦هـ)، تحقيق: دار المعارف النظامية-الهند، رقم (٦٩٧) (١٩٥/٦).

(٣) وهناك مَن ذكره بالقاف (القوطي) وليس بالفاء، أمثال البغدادي، عبد القاهر بن طاهر أبو منصور (ت: ٤٢٩هـ)، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة-بيروت (ط٢/ ١٩٧٧م) (ص: ١٤٥).

(٤) ابن النديم، محمد بن إسحاق أبو الفرج (ت:٣٨٠هـ)، الفهرست، دار الكتب العلمية- بيروت (ط١/١٤١٦هـ)، (ص:٢٩٩).

أصحابه، قال في التعريفات[١]: "الهشامية: هم أصحاب هشام بن عمرو الفوطي، قالوا: الجنة والنار لم تخلقا بعد، وقالوا: لا دلالة في القرآن على حلال وحرام، والإمامة لم تنعقد مع الاختلاف"، وذكر الذهبي[٢] عنه أنه قال: "لا يُعذّب الله كافرًا بالنار ولا يُحيي أرضًا بمطر، ولا يهدي، ولا يُضل..." وعدّه الذهبي[٣] في موضع آخر أنه كان بعد المائتين من رؤوس المتكلمين والمعتزلة.

ثانياً: عباد بن سليمان[٤]

أبو سهل عباد بن سليمان بن علي البصري الضميري المعتزلي من أصحاب هشام الفوطي، خالف المعتزلة في أشياء

اخترعها لنفسه[٥]، له كتاب إنكار أن يخلق الناس أفعالهم، وكان يزعم أن الله تعالى لا يقدر على غير ما فعل[٦]، وإليه تنسب العبادية[٧].

ثالثاً: ذكر مَن عزى الصرفة إلى هشام وعباد

ممن عزا إليهما الصرفة: الأستاذ أحمد سيد عمار، ود. محمد حنيف فقيهي، والأستاذ المحامي توفيق الفكيكي، ود. سامي عطا حسن السدة، وفيما يلي بيان أقوالهم:

١. قال عمار: "فإن القول بالصرفة نما واستوى على سوقه في بيئة المعتزلة، وقد قال به رأسهم (النظام) وأشاعه فعرف به، ونسب إليه، وشايعه عليه آخرون، كعيسى بن صبيح المكنى بأبي موسى المردار، وعباد بن سليمان، وهشام الفوطي"[٨].

٢. وقال د. فقيهي: ".... ومن قال منهم -[أي المعتزلة]- بالصرفة كالنظام، وأبي إسحاق النصيبي، وعباد بن سليمان، وهشام (القرظي)[٩] وغيرهم"[١٠].

---

(١) الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت: ٨١٦هـ)،التعريفات، دار الكتاب العربي-بيروت (ط١/ ١٤٠٥هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، رقم (١٥٨٨) (ص: ٣٢٠).

(٢) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله (ت: ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة-بيروت، (ط٩/١٤١٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، رقم (١٧٧) (٥٤٧/١٠).

(٣) المرجع السابق (٤٤٢/١٠).

(٤) يمكن الوقوف على أقواله ومعتقداته عند: الأشعري، علي بن إسماعيل (ت: ٣٢٤هـ)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، دار إحياء التراث العربي (ط٣)، تحقيق: هلموت ريتر (ص: ١٨٦، ١٨٩، ٢٠٠، ٢٠٣، ٣٦٢، ٣٧٥، ٤٤٦)؛ والإسفراييني، التبصير في الدين (ص: ٧٦، ١٣٩).

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء رقم (١٨٣) (٥٥١/١٠)، وفيه عباد بن سلمان، والصحيح كما هو مثبت.

(٦) ابن حزم، الفصل في الملل (١٤٩/٤)، وانظر أيضًا (٧٩/٣).

(٧) المقدسي، مطهر بن طاهر (ت: ٥٠٧هـ)، البدء والتاريخ، مكتبة الثقافة اللادينية-القاهرة، لم تذكر الطبعة ولا سنة الطبع (١٤٣/٥).

(٨) عمار، أحمد سيد، نظرية الإعجاز القرآني وأثرها في النقد العربي القديم، دار الفكر (ط١٤١٨/١هـ) (ص: ٤٩).

(٩) الصواب أنها الفوطي، وقد صوّبها له عمار، وهو الصحيح.

(١٠) فقيهي، محمد حنيف، نظرية إعجاز القرآن عند عبد القادر (ص ٦٦)، نقلاً عن عمار، نظرية الإعجاز القرآني (ص: ٤٧).

٣. وقال الأستاذ الفكيكي: "..... من آراء النظام وأصحابه القائلين بالصرفة كأبي إسحاق النصيبي، وعباد بن سليمان الصيمري[١]، وهشام بن عمرو القوطي[٢]، والمردار ...."[٣].

٤. وقال د. السدة: ".... وقد تابع النظام على رأيه هذا نفر من المعتزلة، منهم: عيسى بن صبح[٤] المكنى بأبي موسى المردار الذي نسب إليه القول بأن الناس قادرون على أن يأتوا بمثل القرآن، وربما بما هو أفصح منه، وعباد بن سليمان[٥]، وهشام الفوطي، وأبي إسحاق النصيبي وغيرهم"[٦].

رابعاً: مناقشة اتهام هشام وعباد بالصرفة

١. إن جميع مَن اتهم (هشام وعباد) بالصرفة لم يحدد لنا مرجع اتهامه، فهي نصوص من غير توثيق عندهم جميعًا.

ومما لا يخفى أن مثل هذه الاتهامات لا بدّ لها من مرجع لأنها ليست أمرًا اجتهاديًا يؤخذ اعتباطًا، ولا يجوز أن تلقى جزافًا، بل لا بد فيها من النقل، فلنا أن نسأل هؤلاء جميعًا من أين أتيتم بهذا الاتهام؟ ما هو مرجعكم ومستندكم الذي يشهد لكم؟.

٢. إن عدم وجود المستند التاريخي الصريح الصحيح لمن اتهم (هشام، وعباد) يعد نقصًا في المنهجية العلمية، ومع ذلك فقد بحثت واجتهدت بحسب ما تيسر لي في كتب التراجم، وكتب العقائد والملل، فلم أجد دليلاً على صحة نسبة القول بالصرفة إليهما، وقد وجدت شبهة دليل لو استندوا عليها كان الأمر أهون وأيسر، وهذه الشبهة هي ما ذكره أبو الحسن الأشعري حيث قال: "قالت المعتزلة إلا النظام، وهشامًا الفوطي، وعباد بن سليمان: تأليف القرآن ونظمه معجز محال وقوعه منهم كاستحالة إحياء الموتى منهم، وأنه علم لرسول الله، وقال النظام: الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب، فأمّا التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منعهم بمنع وعجز أحدثهما فيهم، وقال هشام وعباد: لا نقول إن شيئًا من الأعراض يدل على الله سبحانه[٧]، ولا نقول أيضاً إن عرضاً

(١) كذا ذكر، ولم أجده بهذه التسمية عند غيره، والصواب أنها (الضميري) كذا هي عند البغدادي، الفرق بين الفرق (ص: ٢٦٢)، وعند الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (ت: ٧٥٦هـ)، المواقف في علم الكلام، دار الجليل-بيروت، (ط/١ ١٩٩٧م)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة (٣/٢٩٠).

(٢) الصواب أنه الفوطي كما سبق.

(٣) الفكيكي، توفيق، إعجاز القرآن في مذهب الشيعة الإمامية، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، مجلة رسالة الإسلام، العدد ١١، انظر: http://www.taghrib.org/arabic.

(٤) كذا ذكر، والصواب صبيح، وهو عنده كذلك في الهامش.

(٥) ترجم له في الهامش أنه عباد بن سليمان الصخري، وعزا هذه النسبة (الصخري) لابن النديم في الفهرست، ولم أجدها عند ابن النديم.

(٦) السدة، د. سامي عطا حسن الجيتاوي، الصرفة دلالتها لدى القائلين بها وردود المعارضين لها، (ص:١١)، مكتبة صيد الخواطر، انظر: http://www.saaid.net/book.

(٧) وذلك لأن الدليل على الله فيما يرى هشام الفوطي يجب أن يكون محسوسًا، انظر: البغدادي ، الفرق بين الفرق (ص: ١٤٨).

يدل على نبوة النبي، ولم يجعلا القرآن علمًا للنبي، وزعما أن القرآن أعراض.."[١]، فأنت تلحظ هنا أن قول الأشعري يثبت أن الفوطي وتلميذه عباد بن سليمان يوافقان النظام في نفي إعجاز القرآن الكريم بنظمه غير أنه لا يفهم منه أنهما قالا بالصرفة بدليل أن الأشعري فصَّل أقوال الثلاثة فأفرد الصرفة للنظام دونهما.

ونفي الإعجاز في القرآن شيء، والقول بالصرفة شيء آخر وإن كانت المحصلة العقدية لكل من القولين في النهاية واحدة. فمن قال بالصرفة اعترف أن للقرآن نظماً عجز عنه العرب، وإن كان في مقدورهم، ومَن نفى الإعجاز عن القرآن لا يكون بالضرورة قد أثبت عجز العرب عن الإتيان بمثل نظمه، فهذا ملحظ دقيق يحتاج إلى تأمل.

وقد عدَّد البغدادي فضائح (الهشامية) أتباع هشام بن عمرو، وفصَّل فيها حتى إنه جعل الفضيحة الثامنة منها: "إنكاره افتضاض الأبكار في الجنّة..."[٢]، فلو كانت الصرفة في معتقداته ومعتقدات أتباعه لأتى بها ضمن ما حشد له من الضلالات.

٣. تكرر عند بعض الباحثين أن (هشام، وعباد) من الذين شايعوا أو تابعوا النظام على رأيه، وهنا أقول: إن متابعة بعض أصحاب النظام له ليس بالضرورة أن تكون متابعة تامة لكل أفكاره ومعتقداته، فقد كان الواحد منهم -على كثرة ما يثيرون من مسائل الكلام- يخالف شيخه في مائة مسألة أو يزيد، ولما تكلم البغدادي عن الذين تابعوا النظام في معتقداته قال: "وأكثر المعتزلة متفقون على تكفير النظام، وإنما تبعه في ضلالته شرذمة من القدرية كالأسواري[٣]، وابن حايط[٤]، وفضل الحدثي[٥]، والجاحظ مع مخالفة كل واحد منهم له في بعض ضلالاته، وزيادة بعضهم عليه فيها"[٦].

والملاحظ هنا أن البغدادي لم يذكر (هشام، وعباد) ضمن مَن شايعه على معتقداته، والأهم أنه أشار بوضوح إلى عدم وجود متابعة تامة في كل المعتقدات، فقد يتفق تلميذه معه في مسألة ويخالفه في غيرها، ومثال ذلك أن الجاحظ الذي عدّه البغدادي من الذين تابعوا النظام، قد قال بالصرفة حقاً؛ ولكن بمفهوم مغاير تمامًا عن مفهوم النظام، فهو يضم الإعجاز البياني إلى

---

(١) الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، (ص: ٢٢٥-٢٢٦).

(٢) البغدادي، الفرق بين الفرق (ص: ١٥٠)؛ وكذا عند غيره نحو الاسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة، وذلك عند كلامه عن ضلالات الهشامية (ص: ٧٦).

(٣) الأسواري، عمرو بن فائد، أبوعلي، توفي بعد المائتين، وهو معتزلي قدري من أهل البصرة، وكان متروك الحديث. انظر: الزركلي،خير الدين،الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) ،دار العِلم للملايين-بيروت، (ط٤/ ١٩٧٩م) (٨٣/٥).

(٤) أحمد بن حايط، إليه تنسب الحايطية وهم من القدرية، ومن ضلالاته أنه شبه عيسى بن مريم بربّه، وزعم أنه الإله الثاني، وأنه هو الذي يحاسب الخلق في يوم القيامة. انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية (ص: ٢١٧).

(٥) إليه تنسب الحدثية، وهم يقولون بالتناسخ، وأن كل حيوان مكلف، ولهم ضلالات كثيرة. انظر: الإيجي، المواقف (٦٦٦/٣).

(٦) البغدادي، الفرق بين الفرق (ص: ١١٤).

الصرفة، ويعد القرآن الكريم في أقصى درجات البلاغة، وقد صرح الجاحظ أنه كتب كتاباً يحتج فيه للقرآن، وأنه لم يدع مسألة لمنافق أو كافر أو "لأصحاب النظام، ولمن نجم بعد النظام، ممن يزعم أن القرآن خلق وليس تأليفه بحجة، وأنه تنزيل وليس ببرهان"[١].

٤. ومما يدعم نفي الصرفة عن (هشام الفوطي، وعباد بن سليمان) أن العديد ممن نقلوا عقائد النظام جعلوا قول النظام بالصرفة من الأقوال التي انفرد بها عن أصحابه.

قال الشهرستاني تحت عنوان (النظامية) في أثناء كلامه عن النظام: "وانفرد عن أصحابه بمسائل .... التاسعة قوله في إعجاز القرآن أنه من حيث الإخبار عن الأمور الماضية والآتية، ومن جهة صرف الدواعي عن المعارضة، وضع العرب عن الاهتمام به جبرًا وتعجيزًا حتى لو خلاهم لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة من مثله بلاغة وفصاحة نظمًا..."[٢].

وكذلك عدَّ البغدادي الصرفة من فضائح النظام وعزا إليه القول بها في الفضيحة الخامسة عشرة من فضائحه[٣]، ولو كانت الصرفة معروفة عنهما لأشركهما معه في نصرتها والقول بها.

٥. إن الملاحظ عند بعض الباحثين عدم الضبط، وعدم دقة النقل، وعند بعضهم التحيز للرأي أمثال الأستاذ الفكيكي، الذي ما كتب بحثه إلا ليدفع الصرفة عن بعض أعلام الشيعة أمثال الشريف المرتضى الذي ما انفك يدفع عنه الصرفة، وما استطاع له منها فكاكًا.

ومع أن بحثه مسوق لتبرئة بعض أعلام الشيعة من الصرفة إلا أنّا وجدناه قد تساهل كثيرًا في نسبة الصرفة إلى غير أعلام الشيعة أمثال (هشام، وعباد) ومن غير مستند تاريخي، أو دليل، أوشبهة دليل!!.

أما د. السدة، فبحثه جيد فيه جهد مشكور، ولكن تظهر عليه العجلة، والاعتماد على المصادر التي نقل منها من غير تمحيص المنقول، وظني أنه لو تروّى فيه لجاء بأحسن منه بياناً، وأدقّ تفصيلًا، وأجود صناعة، ومن عجلته على سبيل المثال أنه عندما تكلم في المبحث الخامس من بحثه وهو بعنوان: (القائلون بالصرفة من الشيعة الإمامية الإثني عشرية)[٤] ذكر تحته الشيخ المفيد، وذكر أن وفاته (٣٣٨هـ)، والصحيح بلا خلاف أن وفاته (٤١٣هـ)[٥]، وعدّ منهم

---

(١) الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان (ت: ٢٥٥هـ)، رسائل الجاحظ، دار الكتب العلمية-بيروت (ط١٤٢٠/١هـ) (٢١٨/٣-٢١٩).

(٢) الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر، أحمد (ت: ٥٤٨)، الملك والنحل، دار المعرفة-بيروت، ١٤٠٤هـ، تحقيق: محمد سيد كيلاني (٥٣/١-٥٧).

(٣) البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية (ص: ١٢٨).

(٤) الصرفة دلالتها لدى القائلين بها، وردود المعارضين لها (ص: ٢٧).

(٥) الشيخ المفيد، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن النعمان، المعروف بابن المعلم، شيخ الإمامية وعالمها . انظر:البغدادي، أحمد بن علي أبا بكر ، المعروف بـ(الخطيب)،(ت:٤٦٣هـ) تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية-بيروت رقم (١٢٩٩) (٢٣١/٣)؛ وابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، أبا الفرج (ت: ٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار صادر-بيروت، (ط١/ ١٣٥٨)، رقم (٢٠) (١١/٨)؛ وابن العماد، عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، دار الكتب العلمية-بيروت، (١٩٩/٢).

الشريف المرتضى، وذكر أن وفاته (٣٥٥هـ)، والصواب بلا خلاف أن وفاته (٤٣٦هـ)[١]، وعدّ منهم الطوسي، وذكر أن وفاته (٣٨٥هـ)، والصواب بلا خلاف أنها (٤٦٠هـ).

ثم إنه عندما عرَّف بالطوسي ذكر أنه (نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن)[٢]، وهذا الذي ذكره فيلسوف منجم يعرف بالخواجة، لا علاقة له بالصرفة البتة، ثم إن وفاته أيضاً ليست كما ذكر (٣٨٥هـ) بل (٦٧٢هـ)، وعليه يكون د. السدة قد نسب الصرفة إلى هذا الشخص عن طريق الخطأ، فألحقه بالقائلين بالصرفة وهو منها بريء.

أما الطوسي الذي اشتهر عنه القول بالصرفة، والذي حاول الباحث الكريم أن ينقل عنه أنه نصر الصرفة في مؤلفاته فهو: (أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي)[٣] شيخ الشيعة، وتلميذ المفيد، ورأس الإمامية.

وفي ختام هذا المطلب أقول: قد يقول قائل: لا يستحق (هشام وعباد) منّا هذا الجُهد من البحث والتنقيب، والنقد والرد؟، والجواب: إن ارتياد وارتياض المنهج العلمي يحتّم على سالكه العدل والإنصاف ولو كان لعدوّ، وصدق الله العظيم إذ يقول: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**} [المائدة: ٨]، وحسبنا هنا الإفادة من المنهج العلمي القويم، والاحتكام إليه فيما يصح أو لا يصحّ.

المطلب الثاني: اتهام الرازي وابن كثير بالصرفة

وقد جمعت بينهما في مطلب واحد؛ لأن مقولة ابن كثير مرتبطة أساسًا بما قاله الرازي، لأنها جاءت في سياق التعليق على ما قاله الرازي حول موضوع الصرفة في السور القصار، هذا أولاً، ولوجود شبهة ضعيفة جدًا في مقولتيهما جعلت الباحثين يتمسكون بها ويتناقلونها حتى تكون دليل اتهام لهما.

---

(١) الشريف المرتضى، نقيب العلويين أبو طالب علي بن حسين بن موسى القرشي العلوي الحسيني الموسوي، توفي سنة (٤٣٦هـ)؛ انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، رقم (٣٩٤) (٥٨٨/١٧)؛ وابن كثير، إسماعيل بن عمر، أبا الفداء (ت: ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف-بيروت (٥٣/١٢).

(٢) محمد بن محمد بن الحسين، نصير الدين الطوسي، ويقال له الخواجة والمولى، كان رأسًا في العلوم العقلية، علامة بالأرصاد، توفي سنة (٦٧٢هـ)؛ انظر: ابن كثير، البداية والنهاية (٢٦٧/١٣)؛ والقنوجي، صديق بن حسن (ت: ١٣٠٧هـ)، أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٧٨م، تحقيق: عبد الجبار زكار (١٠٨/٢)؛ والزركلي، الأعلام (٣٠/٧).

(٣) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، رقم (١٥٥) (٣٣٤/١٨)؛ والأتابكي، جمال الدين يوسف بن تغري بردى (ت: ٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف_مصر(٨٢/٥)؛ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر
(ت: ٩١١هـ)، طبقات المفسرين، مكتبة وهبة- القاهرة، (ط/١ ١٣٩٦هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، رقم (٩١) (ص: ٩٣).

وسأتكلم عن كل منهما في مسألة منفردة نظراً لاختلاف المقولة المنقولة عن كلٍّ منهما عن الصرفة، واختلاف قول مَن اتّهمهما بها من الباحثين.

المسألة الأولى: اتهام الرازي بالصرفة

أولاً: التعريف بالرازي

هو العلامة أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الطبرستاني الأصولي المفسر (ت: ٦٠٦هـ)، انتشرت تواليفه في البلاد شرقاً وغرباً، قال الذهبي: "وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السنة والله يعفو عنه فإنه توفي على طريقة حميدة والله يتولى السرائر، مات سنة ست وستمائة من الهجرة(١).

ثانياً: ذكر مَن عزا القول بالصرفة للإمام الرازي

ممن عزا القول بالصرفة للإمام الرازي: أحمد سيد محمد عمار، ونعيم الحمصي، ود. محمد محمد أبو موسى، ود. سامي عطا السدة.

١. أما أحمد سيد عمار فقد قال(٢): "والإمام الرازي يقول بها مرة في السور القصار منعًا من المكابرة والتهمة في الدين، ويطلق القول بها -ثانية- على عمومه بلا تحديد، ففي تفسيره لآية التحدي في سورة البقرة يقول: "القرآن لا يخلو إما أن يقال: إنه كان بالغًا في الفصاحة إلى حد الإعجاز، أو لم يكن كذلك، فإن كان الأول ثبت أنه معجز، وإن كان الثاني كانت المعارضة على هذا التقدير ممكنة، فعدم إتيانهم بالمعارضة مع كون المعارضة ممكنة، ومع توفر دواعيهم على الإتيان بها أمر خارق للعادة، فكان ذلك معجزًا، فثبت أن القرآن معجز على جميع الوجوه، وهذا الطريق عندنا أقرب إلى الصواب، فهنا أطلق القول، ولم يحدد ذلك بسورة معينة، ثم يقول بعد ذلك "فإن قيل: قوله {**فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ**} [البقرة: ٢٣] يتناول سورة الكوثر وسورة العصر وسورة {**قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ**} ونحن نعلم بالضرورة أن الإتيان بمثله أو بما يقرب منه ممكن، فإن قُلتم: إن الإتيان بأمثال هذه السور خارج عن مقدور البشر كان ذلك مكابرة، والإقدام على أمثال هذه المكابرات مما يطرق التهمة إلى الدين، قلنا: فلهذا السبب اخترنا الطريق الثاني، وقلنا: إن بلغت هذه السورة في الفصاحة إلى حد الإعجاز فقد حصل المقصود، وإن لم يكن الأمر كذلك كان امتناعهم عن المعارضة مع شدّة دواعيهم إلى توهين أمره معجزاً فعلى هذين التقديرين يحصل المعجز"(٣).

---

(١) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله (ت: ٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، مؤسسة الرسالة-بيروت، (ط٩/١٤١٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، رقم (٢٦١)، (٥٠٠/٢١).
(٢) نظرية الإعجاز القرآني (ص: ٦٩).
(٣) المرجع السابق (ص: ٧٠)؛ وانظر قول الرازي هذا في تفسيره، التفسير الكبير المسمى (مفاتيح الغيب)، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط (٣)، المجلد الأول (١١٧/٢).

٢. أما نعيم الحمصي: فقد عزا الصرفة للإمام الرازي بعد أن نقل قوله من التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) عند تفسير آية التحدي في سورة البقرة {**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا...**} [البقرة: ٢٣] حيث ذكر الطريق الأول في الاستدلال لإعجاز القرآن عند الرازي، ثم قال: "الطريق الثاني للبرهان على الإعجاز أن القرآن إذا لم يكن مُعجزًا ولكن العرب مع توفر دواعيهم لم يستطيعوا معارضته فعجزهم أمرٌ خارق للعادة فكان ذلك معجزًا، وهذا الطريق في نظر المؤلف أقرب للصواب، هنا نراه يناقض ما جاء به في كتابه (نهاية الإيجاز)، فقد نقض الصرفة هناك وأخذ بها هنا"(١).

٣. أما د. محمد محمد أبو موسى فقد عدَّ الرازي من الذين ضموا إعجاز الصرفة إلى إعجاز النظم مع أنه لا ينضم إليه، وذلك لحسم الشبهة، وقطع سبيل التطرق بالتهمة، حيث قال(٢): "وقد رأينا من علمائنا من يضم الرأي في هذا الباب إلى الرأي لا ينضم إليه، وذلك لحسم الشبهة، وقطع سبيل التطرق بالتهمة، كالذي ذهب إليه الفخر الرازي من أمر الإعجاز في السور القصار من الكوثر، والعصر، وقل يا أيها الكافرون، وإننا لو قلنا إن البلاغة فيها تقطع أطماع الخلق فقد يلج في ذلك مَن يلج ويتماحك مَن يتماحك، ويعد ذلك مكابرة، ولذلك ذهب إلى أن ما يَظْهرُ فيه التفوق البلاغي القاطع للأطماع، والمسكت اللجاجة والتماحك فالإعجاز فيه راجع إلى النظم، وما كان كهذه السور فالإعجاز فيه راجع إلى الصرفة، ولولا صرف الله لجاءوا بمثلها، وتجد في كلام الرازي ما يوحي بأنه سلك هذا الطريق لقطع الشغب".

٤. وأما د. سامي عطا السدة فقد أورد ما ذكره أحمد سيد عمار تمامًا، ولم يعزه إليه(٣).

ثالثاً: موقف الإمام الرازي من الصرفة

أود أن أقف على رأي الإمام الرازي في الصرفة قبل تفنيد ما سلف من شبهات رميه بها، والذي أراه -والله أعلم- أن الرازي لا يرتضي القول بالصرفة، وأن نسبة القول بها إليه على إطلاقه فيه بعض التجني على ذلك الإمام، وإليك بيان ذلك:

١. ينص الرازي صراحة في تفسيره -الذي استشهد بعضهم بنصوص منه- على نقض الصرفة وبطلانها، ويبين الوجه الذي يرتضيه ويطمئن إليه في إعجاز القرآن، وهو أن القرآن معجز بسبب الفصاحة، حيث قال: "اختلف الناس في الوجه الذي لأجله كان القرآن معجزًا، فقال بعضهم: هو الفصاحة، وقال بعضهم: هو الأسلوب، وقال ثالث: هو عدم

(١) فكرة إعجاز القرآن منذ البعثة حتى عصرنا الحاضر، مؤسسة الرسالة (ط٢/ ١٤٠٠هـ)، قدّم له أ. محمد البيطار (ص:١٠٢).

(٢) الإعجاز البلاغي، دراسة تحليلية لتراث أهل العلم، مكتبة وهبة (ط١/ ١٤٠٥هـ) (ص: ٣٥٧). وكلام عمار بشقيه وبحرفيته ذكره د. سامي عطا في بحثه (الصرفة دلالتها لدى القائلين بها وردود المعارضين لها) (ص: ١٩-٢٠)، وعزا القول إلى محسن عبد الحميد: الرازي مفسرًا (ص: ٢٣٣-٢٣٤)، ولم أقف عليه، فهل هو ناقل من عمار دون أن يعزو النقل؟، أو هل توافق الكلام عنده هكذا بحرفيته كما الحال عند عمار؟.

(٣) انظر: الصرفة دلالتها لدى القائلين بها وردود المعارضين لها، (ص: ٢٠).

التناقض، وقال رابع: هو اشتماله على العلوم الكثيرة، وقال خامس: هو الصرف، وقال سادس: هو اشتماله على الأخبار عن الغيوب، والمختار عندي وعند الأكثرين أنه معجز بسبب الفصاحة"(١). فأنت ترى هنا أنه ينص على الوجه المختار عنده في إعجاز القرآن الكريم، ثم يقول في نقض بقية الوجوه بما فيها الصرفة: "... لو كان وجه الإعجاز هو كثرة العلوم، أو الإخبار عن الغيوب، أو عدم التناقض لم يكن لقوله (مفتريات) معنى، أما إذا كان وجه الإعجاز هو الفصاحة صحّ ذلك لأن فصاحة الفصيح تظهر بالكلام، سواءً كان الكلام صدقًا أو كذبًا، وأيضاً لو كان الوجه في كونه معجزًا هو الصرف لكان دلالة الكلام الركيك النازل في الفصاحة على هذا المطلوب أوكد من دلالة الكلام العالي في الفصاحة"(٢).

٢. ويمكن الوقوف أيضاً بكل جلاء ووضوح على رأي الإمام الرازي في الصرفة من خلال كتابه الذي أفرده لإعجاز القرآن، وهو نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، وأرى أن الكتاب الذي يفرده مؤلفه للكلام عن موضوع واحد يكون أبين وأوضح في الإفصاح عن موقف مؤلفه من أي مسألة ما، وكتابه نهاية الإيجاز من هذا القبيل، حيث قال فيه: "قال النظام: إن الله تعالى ما أنزل القرآن ليكون حجة على النبوة بل كسائر الكتب المنزلة لبيان الأحكام من الحلال والحرام. والعرب إنما لم يعارضوه لأن الله تعالى صرفهم عن ذلك وسلب علومهم به"(٣).

ثم دلل الرازي على فساد القول بالصرفة من وجوه ثلاثة فقال: "ويدل على فساد ذلك وجوه ثلاثة: **الأول**: إن عجز العرب عن المعارضة لو كان لكان لأن الله أعجزهم عنها -بعد أن كانوا قادرين عليها- لما كانوا مستعظمين لفصاحة القرآن، بل كان يجب أن يكون تعجبهم هو من تعذر ذلك عليهم بعد أن كان مقدورًا لهم عليه. كما أن نبياً لو قال: معجزتي أن أضع يدي على رأسي هذه الساعة ويكون ذلك متعذرًا عليكم. ويكون الأمر كما زعم لم يكن تعجب القوم من وضعه يده على رأسه، بل من تعذر ذلك عليهم. ولما علمنا بالضرورة أن تعجب العرب كان من فصاحة القرآن نفسها بطل ما قاله النظام.

الثاني: إنه لو كان كلامهم مقاربًا في الفصاحة قبل التحدي لفصاحة القرآن لوجب أن يعارضوه بذلك، ولكان الفرق بين كلامهم بعد التحدي وكلامهم قبله هو كالفرق بين كلامهم بعد التحدي وكلامهم قبله، وبين القرآن. ولما لم يكن كذلك بطَلَ ذلك.

---

(١) وذلك عند قوله تعالى في سور هود آية (١٣): {أَم يَقُولون افتَراه قل فأتُوا بعشر سُوَر مِثلِه مُفتَريات}، المجلد (٩) (١٩٥/١٧).
(٢) المرجع السابق (١٩٥/١٧).
(٣) الرازي، فخر الدين (ت: ٦٠٦هـ)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دار الجليل-بيروت، (ط١/ ١٤١٢هـ)، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا (ص: ٥٥-٥٦).

الثالث: إن نسيان الصيغ المعلومة في مدة يسيرة يدل على زوال العقل، ومعلوم أن العرب مازالت عقولهم بعد التحدي، فبطل ما قاله النظام"(١).

وخلص الرازي من عرض الأقوال في إعجاز القرآن ومناقشتها ليقول: ولما بطلت هذه المذاهب -ولا بد من أمر معقول حتى يصح التحدي به ويعجز الغير عنه، ولم يبقَ وجه معقول في الإعجاز سوى الفصاحة علمنا أن الوجه في كون القرآن معجزًا هو الفصاحة"(٢).

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الرازي يرفض القول بالصرفة ويرجح رأيًا في الإعجاز يناقضه ولا يلتئم معه، وهو إعجاز القرآن في فصاحته، ولم يقصد الرازي بهذا الوجه أن الفصاحة مجردة عن المعاني، بل قصد الفصاحة المفصحة عن معنى، وخلص من الفصل الرابع في الباب الأوّل من كتابه نهاية الإيجاز الذي عقده بعنوان (في دلالات الألفاظ) ليقول: "فثبت أن الفصاحة عائدة إلى الدلالات المعنوية"(٣).

رابعاً: مناقشة اتهام الرازي بالصرفة

إننا أمام نَصّين للرازي أوْلهما يوهم اتهامه بالصرفة، ولا بدّ لنا من فهمها فهماً يزيل الشكّ، ويدفع الريبة.

أما النص الأول الذي ذكره أحمد سيد عمار وتابعه عليه د. سامي عطا فهو قوله: "القرآن لا يخلو إما أن يقال: إنه كان بالغاً في الفصاحة إلى حد الإعجاز أو لم يكن كذلك، فإن كان الأول ثبت أنه معجز، وإن كان الثاني كانت المعارضة على هذا التقدير ممكنة، فعدم إتيانهم بالمعارضة مع كون المعارضة ممكنة، ومع توفر دواعيهم على الإتيان بها أمر خارق للعادة، فكان ذلك معجزاً، فثبت أن القرآن معجز على جميع الوجوه، وهذا الطريق عندنا أقرب إلى الصواب"(٤).

هذا كلام الرازي رحمه الله، وقد نقله الباحثان الكريمان وقالا بعده: "إن الإمام الرازي قد أطلق فيه القول بالصرفة على عمومه، ولم يقيده بسورة قصيرة، وأنا حقًا أعجب ممّن يجتزئون النصوص، فيظلمون أصحابها ويوهموننا بتخبطهم، وتفرّق كلمتهم، وتشتيت أفكارهم، ولو تدبرنا ما نقله الباحثان من كلام الرازي في هذه الفقرة لوجدناه مجزوءًا لا يعبر عن رأي الرازي بشكل وافٍ، وهل تظنّ الرازي، وهو عالم فهامة يناقض نفسه في صفحة واحدة؟.

إن الرازي رحمه الله حين ذكر هذا القول عرضه على أنه الشق الثاني من كلامه الذي أغفله الباحثان الكريمان، فقد كان يتكلم عن آية البقرة: {**وَإِنْ كُنْتُم فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنا**} [آية: ٢٣]، حيث قال: "الكلام في النبوة في الآية مسائل"، ثم قال: "... واعلم أن كونه معجزاً يمكن بيانه من طريقين، الأول: أن يقال: إن هذا القرآن لا يخلو حاله من أحد وجوه ثلاثة: إما أن

(١) المرجع السابق، (ص: ٥٦).
(٢) المرجع السابق، (ص: ٥٨).
(٣) المرجع السابق، (ص: ٧٤).
(٤) الرازي، التفسير الكبير (١١٦/٢).

يكون مساويًا لسائر كلام الفصحاء، أو زائدًا على سائر كلام الفصحاء بقدر لا ينقض العادة، أو زائداً عليه بقدر ينقض، والقسمان الأولان باطلان فتعين الثالث"[١].

فأنت ترى هنا أنه قرر بكل جلاء ووضوح كون القرآن الكريم يزيد عن كلام البلغاء بقدر ينقض العادة، أي بشكل خارج عن استطاعة بلغائهم وفصحائهم.

ثم قال الرازي: "فلما لم يأتوا بها [أي المعارضة] علمنا عجزهم عنها ، فثبت أن القرآن لا يماثل قولهم، وأن التفاوت بينه وبين كلامهم ليس تفاوتًا معتادًا، فهو إذن تفاوت ناقض للعادة، فوجب أن يكون معجزًا"[٢]. ثم شرع الرازي رحمه الله في تعداد وجوه فصاحة القرآن مقررًا في ذلك -بالنص الصريح- أن القرآن كله فصيح بحيث يعجز الخلق عن أبعاضه كما عجزوا عن جملته، ثم بيَّن الرازي الطريق الثاني في إثبات إعجاز القرآن الكريم فقال: "الطريق الثاني: أن نقول: القرآن لا يخلو إما أن يقال إنه كان بالغًا في الفصاحة إلى حد الإعجاز أو لم يكن كذلك....."[٣]. فذكر النص، وهو الذي استند إليه الباحثان الكريمان.

فنحن لو أخذنا الطريق الأول الذي ذكره الرازي فإنه يُفهم منه وبكل وضوح أن القرآن كله معجز بنظمه، وأن العرب عاجزون عن أبعاضه كما عجزوا عن جملته.

والملاحَظ هنا عند الباحثين أنهم اجتزأوا القول الثاني فقط، ولم يربطوه بالقول الأول، ثم إنهم أخذوا من القول الثاني عبارة: "وهذا الطريق أقرب للصواب" وبنوا عليها أنه يقصد طريق الصرفة، والحق أنه يقصد الطريق الثاني بأكمله، وهذا لا يتضح إلا لمن تابع الرازي من بداية كلامه، فالطريق الأول هو: إثبات إعجاز القرآن عن طريق فصاحته وبلاغته هو الصواب، والطريق الثاني أقرب للصواب، والطريق الثاني بشقيه (الفصاحة والصرفة) لا بشق واحد كما فهم عمار، والحمصي، والسدة، بل إن الحمصي الذي لخص الطريق الأول عن الرازي لم ينقل الطريق الثاني كاملاً من أوله، وإنما اقتطع من الطريق الثاني الشق الثاني فقط، وهو القول بالصرفة وأهمل ما ذكره الرازي فيه عن الفصاحة.

وصورة الطريقين كما عرضهما الرازي أن يقال للمعارضين: القرآن معجز بفصاحته وكفى، أو يقال لهم: إن القرآن معجز لعدم وجود المعارضة، وعدم المعارضة إما لفصاحته أو للمنع.

فالطريقان اللذان قررهما الرازي الأول، والثاني، فيهما إثبات إعجازه عن طريق فصاحته، وزاد (الصرفة) في الطريق الثاني لمن لم يسلّم بفصاحته منعًا للأخذ والرد، وذلك لأن امتناع المعارضة متفق عليه عند المعارضين؛ إذ لم يدّع أحد معارضةً تفوق القرآن في الصنعة البيانية حتى لو كانت المعارضة في قصار السور.

---

(١) المرجع السابق، (١١٥/٢).
(٢) التفسير الكبير، مجلد (١) (١١٥/٢).
(٣) المرجع السابق، مجلد (١) (١١٦/٢).

وبهذا يتفق قول الرازي هنا بشكل تام مع الفقرة الثانية التي استند إليها من رموه بالتناقض كالسدة، وعمار، لأنهما عدّاه هنا يقول بالصرفة على إطلاقها دون تحديدها بقصار السور، ثم جاءا بكلامه عن الصرفة مقيدًا بقصار السور فرميا الرازي بالتناقض لذلك.

أما النص الثاني للرازي رحمه الله

وهذا أيضاً نص أشكل فهمه على الباحثين فيما أرى -والله تعالى أعلى وأعلم- وهو: "فإن قيل: قوله {فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ} يتناول سورة الكوثر، وسورة العصر، وسورة قل يا أيها الكافرون، ونحن أعلم بالضرورة أن الإتيان بمثله أو بما يقرب منه ممكن، فإن قلتم: إن الإتيان بأمثال هذه السور خارج عن مقدور البشر كان ذلك مكابرة، والإقدام على أمثال هذه المكابرات مما يطرق التهمة إلى الدين، قلنا: فلهذا السبب اخترنا الطريق الثاني، وقلنا: إن بلغت هذه السورة في الفصاحة إلى حد الإعجاز فقد حصل المقصود، وإن لم يكن الأمر كذلك كان امتناعهم عن المعارضة مع شدة دواعيهم إلى توهين أمره معجزاً، فعلى هذين التقديرين يحصل المعجز"[(١)].

هذه العبارة التي ذكرها الرازي مسوقة للإجابة عن سؤال مفترض، افترضه الرازي وشرع يجيب عنه، وقد فهم الباحثون من جواب الرازي أنه يقر بالإعجاز البياني في طوال السور وبالصرفة في قصارها.

وأنا أفهم أن العبارة التي ذكرها الرازي: (ونحن نعلم بالضرورة أن الإتيان بمثله أو بما يقرب منه ممكن) تابعة لعبارة، (فإن قيل)، وكذلك عبارة: (فإن قلتم: إن الإتيان بأمثال هذه السور خارج عن مقدور البشر كان ذلك مكابرة) أيضًا هذه العبارة بما فيها (كان ذلك مكابرة) تابعة لعبارة: (فإن قيل)، أي إن جميع النص الثاني الذي أوردته هو من قول السائل المفترض، والنص الوحيد الذي تطمئن له النفس أنه من كلام الرازي هو: (قلنا: فلهذا السبب اخترنا الطريق الثاني ...." ويكون معنى النص في جواب السائل: إن بلغت السورة في الفصاحة حد الإعجاز فقد حصل المقصود، وإن لم تصل، وفق مفهومك أيها السائل وزعمك أن الإتيان بمثله أو بما يقرب منه ممكن في السور القصار، أو سلمنا لك جدلًا أن بعض السور القصار لا تصل في الفصاحة إلى حد الإعجاز، قلنا: إن امتناعهم عن المعارضة مع شدة دواعيهم إلى توهين أمره يكون معجزًا.

إذن أراد الرازي أن يختصر الطريق على الذين يشككون في الفصاحة في قصار السور قائلًا لهم على سبيل الفرض: لو سلمنا أن السور القصيرة ليست معجزة من الناحية البيانية لقصرها فهي معجزة بالصرفة لانصرافكم عن الإتيان بمثلها.

والمعروف من منهج الإمام الرازي رحمه الله أنه يسهب في إيراد الشبهات، ويسترسل في تثويرها وتفعيلها ثم يختزل الجواب عليها عند تقريره للمسألة في كثير من المواطن من تفسيره، ومن لم يتابع مع الرازي قوله فإنه يتخبط في الشبهات قبل أن يصل إلى جوابها.

(١) التفسير الكبير، مجلد (٢) (١١٧/٢).

والذي يظهر من خلال الأقوال التي نقلت عن الإمام الرازي والتي يقول فيها بالصرفة أنه قال بها من باب التنزل والمجادلة والمنافحة عن الحق، وهذا ما نص عليه ابن كثير عند توضيحه لعبارة الرازي، فقال بعد أن نقل عبارة الرازي السابقة: "...... وهذه الطريقة [أي إثبات إعجاز القرآن عن طريق الصرفة] وإن لم تكن مرضية لأن القرآن في نفسه معجز لا يستطيع البشر معارضته كما قررنا إلا أنها تصلح على سبيل التنزل والمجادلة والمنافحة عن الحق"(١).

وهي طريقة من طرق المتكلمين لإثبات إعجاز القرآن وإقامة الحجة على المنكرين والجاحدين باستخدام الأساليب المتبعة في الجدل كالتسليم ومجاراة الخصم ليعثر، أرأيت مجادلة إبراهيم لقومه في الإله الذي يجب أن يتخذ معبوداً وأنه لا يتحقق في الشمس، ولا في القمر، ولا في النجوم، فأراد أن ينبههم على الخطأ في دينهم، وأن يرشدهم إلى طريق النظر والاستدلال ويعرّفهم أن النظر الصحيح والاستدلال القويم يقودان إلى أنّ شيئًا منها لا يصحّ أن يكون إلهاً لقيام دليل الحدوث فيها، وأن وراءها محدثًا أحدثها، وصانعاً صنعها، فقول إبراهيم عن الكواكب أو الشمس: (هذا ربّي) لم يكن اعتقادًا منه بربوبيتها وإنما هو كما قال الزمخشري: "قول مَن ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل فيحكي قوله كما هو غير متعصب لمذهبه لأن ذلك أدعى إلى الحق وأنجى من الشغب ثم يكر عليه بعد حكايته فيبطله بالحجة: {**لاَ أُحِبُّ الآفِلِيْن**} [الأنعام: ٧٦]"(٢).

وقد اقترب د. محمد أبو موسى من الصواب في قوله الذي أسلفناه من أن الصرفة في نظر الرازي لإسكات اللجاجة، والتماحك، وقطع الشغب، ولكني لا أتفق معه إطلاقًا في أن الرازي يقرّ أنه لولا صرف الله للناس عن الإتيان بما يشبه قصار السور لجاءوا بمثلها.

وخلاصة الأمر: فإن الرازي رحمه الله لا يقول بالصرفة، وإنما يرى أنه يمكن الأخذ بها دليلا وحجّة على الذين لم يتذوقوا فصاحة القرآن في السور القصار، أو أرادوا أن يشاغبوا في إقرار فصاحته فيها، ومع ذلك فأنا لست مع الرازي رحمه الله في إقرار هذا المنهج الذي يثير الشكوك عند من لم يفهمه، والأولى أن نختصر الطريق بقولنا: إن القرآن معجز ببلاغته وبيانه في طوال السور وقصارها على حدٍّ سواء ، كما سيأتي في المسألة الثانية الآتية.

---

(١) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل (ت: ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر- بيروت (ط/ ١٤٠١هـ) (٦٢/١) .

(٢) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (ت: ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة-بيروت (٢٤/٢).

المسألة الثانية: اتهام ابن كثير بالصرفة

أولاً: التعريف بابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)

هو: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي الفقيه الشافعي، الحافظ عماد الدين، المعروف بالحافظ ابن كثير، صحب ابن تيمية، وأخذ عنه الكثير، وصنف في التفسير والحديث، والتاريخ والأحكام، توفي سنة أربع وسبعين وسبعمائة من الهجرة(١).

ثانياً: ذِكْر مَنْ عزا القول بالصرفة للإمام ابن كثير

ممن عزا القول بالصرفة للإمام ابن كثير: أحمد سيد عمار، ود. سامي عطا، ود. محمد محمد أبو موسى، ولم يكن عزو الصرفة لابن كثير على إطلاقها بل كان مقيداً بأنه جاء على سبيل التنزل والمجادلة والمنافحة عن الحق، ويجدر بنا أن نعرض أقوال الباحثين قبل مناقشة اتهام الإمام ابن كثير بالصرفة، فقد كانت نصوصهم على النحو التالي:

١. أما أحمد سيد عمار فقد قال تحت عنوان (أهل السنة ومذهب الصرفة): "والحق أني وجدت عددًا كثيرًا من علماء أهل السنّة يقولون بالصرفة كابن كثير، والرازي، وإمام الحرمين، والغزالي، فالإمام ابن كثير -كما مضى-يراها صالحة على سبيل التنزل والمجادلة والمنافحة عن الحق"(٢).

ويقول أحمد سيد عمار في موضع آخر: "أما قول ابن كثير بأن الصرفة تصلح على سبيل التنزل والمجادلة والمنافحة عن الحق فلا أوافقه عليه كما لا أوافق الرازي أيضًا حتى لا ندع الفرصة للمشككين والطاعنين في كتاب الله تعالى ليذيعوا هذا القول على إطلاقه، وابن كثير نفسه يرى أنها طريقة غير مرضية، وأن القرآن معجز في نفسه، وليس في مقدور البشر معارضته"(٣). ثم نقل عمار كلام ابن كثير: "وقد قرر بعض المتكلمين الإعجاز بطريق يشمل قول أهل السنّة وقول المعتزلة في الصرفة، فقال: إن كان هذا القرآن معجزًا في نفسه لا يستطيع البشر الإتيان بمثله ولا في قواهم معارضته؛ فقد حصل المدعى وهو المطلوب، وإن كان في إمكانهم معارضته بمثله ولم يفعلوا ذلك مع شدة عداوتهم له كان ذلك دليلاً على أنه من عند الله لصرفه إياهم عن معارضته مع قدرتهم على ذلك، وهذه الطريقة وإن لم تكن مرضية لأن القرآن في نفسه معجز لا يستطيع البشر معارضته -كما قررنا- إلا أنها تصلح على سبيل التنزل والمجادلة والمنافحة عن الحق"(٤). إلى هنا نقل عمار من تفسير ابن كثير، وتتمة الكلام من تفسير ابن كثير: "وبهذه الطريقة أجاب الرازي في تفسيره عن سؤاله في السور القصار كالعصر وإنا أعطيناك الكوثر"(٥).

---

(١) انظر: القنوجي، أبجد العلوم (٨٩/٣).

(٢) نظرية الإعجاز القرآني وأثرها في النقد العربي القديم (ص: ٦٩). ولم أتعرض لما نسبه عمار لإمام الحرمين والغزالي لأن ما نقل عنهما مع اضطراب فيه لا ينفي عنهما تهمة القول بالصرفة . انظر: السدة (الصرفة دلالتها لدي القائلين بها..)، (ص: ٢٤).

(٣) المرجع السابق، (ص: ٥٦).

(٤) المرجع السابق، (ص: ٥٦)، وهو في تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٦٢/١).

(٥) تفسير القرآن العظيم (٦٢/١).

٢. أما د. محمد محمد أبو موسى فقد قال: "وقد وصف ابن كثير مقالة الصرفة بأنها تصلح على سبيل التنزل والمجادلة والمنافحة عن الحق، مع أنها غير مرضية، وهذا كلام منصف"[(١)].

٣. ويقول د. سامي عطا: "ويراها ابن كثير صالحة على سبيل التنزل، والمجادلة، والمنافحة عن الحق، فقال في تفسيره: وقد قرر بعض المتكلمين الإعجاز بطريق تشمل قول أهل السنّة...."[(٢)]. ونقل د. سامي كلام ابن كثير كاملاً.

ثالثاً: موقف الإمام ابن كثير رحمه الله من الصرفة

ما برح ابن كثير يفصح في مواضع عدة من تفسيره عن وجه إعجاز القرآن الذي ارتضاه، فهو يقرر أن كل سورة في القرآن الكريم معجزة ببيانها وفصاحتها وبلاغتها لا يستطيع البشر معارضاتها طويلة كانت أو قصيرة.

ففي سورة يونس يقول: ".... هذا بيان لإعجاز القرآن، وأنه لا يستطيع البشر أن يأتوا بمثله، ولا بعشر سور، ولا بسورة من مثله؛ لأنه بفصاحته، وبلاغته، ووجازته، وحلاوته، واشتماله على المعاني العزيزة الغزيرة النافعة في الدنيا والآخرة لا تكون إلا من عند الله"[(٣)].

وقال رحمه الله: ".... قد كانت الفصاحة من سجاياهم، وأشعارهم، ومعلقاتهم إليها المنتهى في هذا الباب، ولكن جاءهم من الله ما لا قبل لأحد به، ولهذا آمن من آمن منهم بما عرف من بلاغة هذا الكلام وحلاوته، وجزالته، وطلاوته، وإفادته، وبراعته، فكانوا أعلم الناس به، وأفهمهم له، وأتبعهم له، وأشهرهم له انقيادًا....."[(٤)].

ويقرر ابن كثير في البداية والنهاية بكل جلاء ووضوح إنكاره للصرفة، فيقول: "وأما من زعم من المتكلمين أن الإعجاز إنما هو من صرف دواعي الكفرة عن معارضته مع إنكار ذلك، أو هو سلب قدرتهم على ذلك، فقول باطل، وهو مفرَّع على اعتقادهم أن القرآن مخلوق"[(٥)].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن ابن كثير يرفض الصرفة، ويعدَّها مفرعة من اعتقاد فاسد، وأن الإعجاز يشمل طوال السور وقصارها على حدٍّ سواء، ومع ذلك كله فعبارته التي تناقلها الباحثون توهم جواز إطلاق الصرفة ولو من باب التنزل على قصار السور، فما حقيقة ما ذكره الباحثون عنه؟ لبيان ذلك نفرد النقطة التالية لمناقشة اتهام ابن كثير بالصرفة في قصار السور.

---

(١) الإعجاز البلاغي دراسة تحليلية لتراث أهل العلم (ص: ٣٥٨).
(٢) الصرفة دلالتها لدى القائلين بها، وردود المعارضين لها (ص: ٢٠).
(٣) تفسير القرآن العظيم، عند الآيات (٣٧-٤٠) من سورة يونس (٤١٨/٢).
(٤) المرجع السابق، (٤١٩/٢).
(٥) ابن كثير، (٦٩/٦).

رابعاً: مناقشة اتهام ابن كثير بالصرفة (من باب التنزل) في قصار السور

بداية إن ما أوردناه عن أحمد سيد عمار حين قال: "والحق أني وجدت عددا كثيرًا من علماء أهل السنّة يقولون بالصرفة كابن كثير، والرازي، وإمام الحرمين، والغزالي....." غير مقبول لأنه يجعل ابن كثير في مصافّ إمام الحرمين، والغزالي، ولولا أن الباحث الكريم قد استدرك هذا وقال في نهاية العبارة: "فالإمام ابن كثير يراها صالحة على سبيل التنزل والمجادلة، والمنافحة عن الحق، لكان في العبارة ظُلم كثير لابن كثير رحمه الله.

ويبقى عند من ذكرنا جميعاً أن ابن كثير رحمه الله يرى الصرفة في السور القصار على سبيل التنزل والمجادلة.

إن ما ذكره الباحثون حول موقف ابن كثير هذا قد يبدو منصفًا ومقنعًا، فعبارته التي استندوا عليها، واحتكموا إليها في إيضاح قوله جلية فهل يمكن لنا إذن أن نسلم بما ذكره الباحثون ونجعل ابن كثير والرازي أصحاب فكرة واحدة؟ فهذا الرأي -كما أسلفنا- هو رأي الرازي!!

والصحيح أ نه ثمَّ تبايناً ما بين موقف الرازي وابن كثير من الصرفة في قصار السور، وكنت أتمنى على الذين اتهموا ابن كثير بالصرفة في قصار السور، ونقلوا قوله الآنف الذّكْر، وقرنوا قوله بقول الرازي أن يكلّفوا أنفسهم بإكمال قراءة ما كتبه ابن كثير في تفسيره، فإن مصيبة الباحثين في اجتزاء النصوص، ومن المعلوم أن القول المبتور لا يفي بمراد صاحبه.

إن ابن كثير رحمه الله يقول بعد صفحة واحدة فقط من النص الذي استمسك به الباحثون: "تنبيه ينبغي الوقوف عليه: قوله تعالى: {فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ} يعم كل سورة من القرآن طويلة كانت أو قصيرة، لأنها نكرة في سياق الشرط، فتعم كما هي في سياق النفي عند المحققين من الأصوليين كما هو مقرر في موضعه، فالإعجاز حاصل في طوال السور وقصارها، وهذا لا أعلم فيه نزاعاً بين الناس سلفًا وخلفًا"[(١)].

وكأني بابن كثير رحمه الله قد خشي أن يُفهم ما نقله عن الرازي خطأً فأعاد نقل عبارة الرازي مرة أخرى مبيناً فيها وجهة نظره، وفي هذه العبارة محو لكل شك وارتياب لكلِّ مَنْ جانَب الصواب في فِهْم عبارة ابن كثير السابقة، فقال: "وقد قال الرازي في تفسيره: فإن قيل: قوله تعالى: {فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ} يتناول سورة الكوثر، وسورة العصر...."، وأعاد ابن كثير كلام الرازي كاملاً، ثم قال بعده: "هذا لفظه بحروفه[يقصد كلام الرازي حرفياً] والصواب أن كل سورة من القرآن معجزة لا يستطيع البشر معارضتها، طويلة كانت أو قصيرة"[(٢)]، ثم يستدل الإمام ابن كثير رحمه الله على أن كل سورة معجزة طويلة كانت أو قصيرة بالأدلة التالية[(٣)]:

(١) تفسير القرآن العظيم (٦٣/١).
(٢) المرجع السابق، (٦٣/١).
(٣) المرجع السابق، (٦٣/١).

الدليل الأول: قال الإمام الشافعي رحمه الله: لو تدبر الناس هذه السورة لكفتهم[(١)]: {**وَالْعَصْرْ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِيْ خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ**} [سورة العصر].

الدليل الثاني: قال ابن كثير رحمه الله: "وقد روينا عن عمرو بن العاص أنه وفد على مسيلمة الكذاب -قبل أن يسلم-[(٢)]، فقال له مسيلمه: ماذا أُنزل على صاحبك بمكة في هذا الحين، فقال له عمرو: لقد أنزل عليه سورة وجيزة بليغة، فقال: وما هي، فقال: {**وَالْعَصْرْ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِيْ خُسْرٍ**} ففكر ساعة ثم رفع رأسه، فقال: ولقد أنزل عليَّ مثلها، فقال: وما هو، فقال: يا وبر يا وبر، إنما أنت أذنان وصدر، وسائرك حقر، ثم قال: كيف ترى يا عمرو، فقال له عمرو: والله إنك لتعلم أني لأعلم أنك تكذب".

فهذه أدلة ثلاث، اثنان هنا، وثالث ذكرناه عن ابن كثير في بداية النقل عنه، وهو أن قوله تعالى: {**فَأْتُوا بِسُورَةٍ**} يعم كل سورة من القرآن، وهي أدلة تدل قولا واحدًا على اعتقاد ابن كثير رضي الله عنه.

المطلب الثالث: اتهام القرطبي والسيوطي بالصرفة

وقد جمعت بين هذين الإمامين في هذا المطلب لأن كلاً منهما قد اتهم بالصرفة على غير وجه حق، ودون أن يعتمد الباحثون في اتهامهما على شبهة ولو ضعيفة، فلم يصدر عن أي من هذين الإمامين أي قول يوهم أنه يقول بالصرفة .

---

(١) لم أقف على قول الإمام الشافعي فيما تيسر لي من مراجعه، وقد نقل عنه هذا النص فضلا عن ابن كثير، ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (ت: ٧٥١هـ)، مفتاح دار السعادة، دار الكتب العلمية- بيروت(٥٦/١).

(٢) كذا ذكر ابن كثير في تفسيره (٦٣/١)، وأعاد ذكر القصة عند تفسير سورة يونس (٤١٢/٢)، وعند تفسير سورة الكوثر (٥٤٨/٤)، بلفظ: "وذكروا أن عمرو بن العاص ..."، وأكد في الموضعين الآخرين أيضا أن القصة حدثت قبل إسلام عمرو بن العاص، وكذا ذكر ابن رجب الحنبلي ، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت (٧/ ١٤١٧هـ) ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، (ص:١١٢) والصواب أن القصة حدثت بعد إسلام عمرو بن العاص رضي الله عنه، فقد أسلم عمرو بن العاص سنة (٨) من الهجرة. انظر: ابن حجر أبا الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الجليل-بيروت (ط١/ ١٤١٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي رقم (٥٨٨٦) (٦٥٠/٤)، وقد صرح ابن حجر في الإصابة (٤٣٨/٥) أن القصة حدثت بعد عودة عمرو بن العاص رضي الله عنه من البحرين.

المسألة الأولى: اتهام القرطبي بالصرفة

أولاً: التعريف بالقرطبي (ت: ٦٧١هـ)

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي المالكي صاحب التفسير المشهور (الجامع لأحكام القرآن) الحاكي مذاهب السلف، توفي في مصر سنة إحدى وسبعين وستمائة من الهجرة[١].

ثانياً: ذِكر مَن عزا القول بالصرفة للإمام القرطبي

وممن عزا القول بالصرفة إلى القرطبي: د. صلاح الدين بسيوني رسلان، فقد عدَّه من القائلين بالصرفة: قال: "وممن قالوا بالصرفة أيضًا إلى جانب النظام، وابن حزم، وابن سنان الخفاجي، والسيوطي: الجاحظ المعتزلي، والقرطبي الذي يعدَّها وجهاً من وجوه إعجاز القرآن"[٢].

ثالثاً: مناقشة اتهام القرطبي بالصرفة

إن نسبة هذا القول بهذه الصورة إلى الإمام القرطبي فيه ظلم للقرطبي وعدم دقة في النقل ولو رُجع بالكلام إلى أوّله لاتضحت الصورة واتضح رأي القرطبي الذي ينص على أن الصرفة قول فاسد، فالإمام القرطبي في مقدمة تفسيره يعرض وجوه إعجاز القرآن الكريم، ويقول: "ووجوه إعجاز القرآن الكريم عشرة"[٣]، ثم يشرع في بيانها ويقول بعد الانتهاء من عرضها: "قلت فهذه عشرة أوجه ذكرها علماؤنا رحمة الله عليهم، ووجه حادي عشر قاله النظام وبعض القدرية: إن وجه الإعجاز هو المنع من معارضته، والصرفة عند التحدي بمثله، وأن المنع والصرفة هو المعجزة دون ذات القرآن، وذلك أن الله صرف هممهم عن معارضته مع تحديهم بأن يأتوا بسورة مثله، وهذا قول فاسد، لأن إجماع الأمة قبل حدوث المخالف أن القرآن هو المعجز؛ فلو قلنا: إن المنع والصَّرْفة هو المعجز لخرج القرآن عن أن يكون معجزاً، وذلك خلاف الإجماع، وإذا كان كذلك عُلِم أن نفس القرآن هو المُعْجِز، لأن فصاحته وبلاغته أمر خارق للعادة، إذ لم يوجد قطّ كلامٌ على هذا الوجه، فلما لم يكن ذلك الكلام مألوفًا معتادًا منهم، دلّ على أن المنع والصرفة لم يكن معجزًا "[٤].

ثم نقل القرطبي رحمه الله قول ابن عطية في نقض الصرفة، وأن التحدي في القرآن إنما هو بنظمه وصحّة معانيه وتوالي فصاحة ألفاظه، وأن القرآن لم يكن قط في قدرة أحد من

(١) ابن العماد، شذرات الذهب (٣/٣٣٥).

(٢) وذلك في كتابه: القرآن الكريم رؤية منهجية جديدة لمباحث علوم القرآن، مكتبة نهضة الشرق- جامعة القاهرة (ص: ٢٣٢).

(٣) القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي-بيروت (ط٢/ ١٤٠٥هـ) (١/٧٣).

(٤) المرجع السابق، (١/٧٥).

المخلوقين لأنه بلغ الغاية القصوى في الفصاحة، ثم شرع القرطبي رحمه الله يدلل على أن بلاغة القرآن الكريم في أعلى طبقات الإحسان، وأرفع درجات الإيجاز والبيان وأنها تجاوزت حدّ الإحسان والإجادة إلى حيِّز الإرباء والزيادة[(١)].

فهل يجوز بعد هذا أن يُتَّهَم الرجل بأنه من القائلين بالصرفة وأن يصبح قرينًا للنظام، ثم للجاحظ في تبني الصرفة، والدفاع عنها؟، ثم لماذا لم يقم د. صلاح هنا بعرض قول القرطبي الذي فهم منه أنه ينصر هذا المذهب؟ من هنا أقول: إن هذا اتهام باطل يعوزه الدليل، وينقصه التحري والتمحيص.

المسألة الثانية: اتهام السيوطي بالصرفة

أولاً: التعريف بالسيوطي (ت:٩١١هـ)

هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي، كان متبحرًا في العلوم، نافت مؤلفاته عن ستمائة مؤلف، توفي سنة إحدى عشر وتسعمائة من الهجرة[(٢)].

ثانياً: ذِكر مَن عزا الصرفة إلى السيوطي

وممن عزا القول بالصرفة إلى السيوطي: د. صلاح بسيوني رسلان، ونعيم الحمصي .

١. أما د. صلاح بسيوني فقد قال: "وممن قالوا بالصرفة أيضاً إلى جانب النظام، وابن حزم، وابن سنان، والخفاجي والسيوطي، الجاحظ المعتزلي...."[(٣)]، وفي موضع آخر قال: بعد أن بيَّن رأي الرماني في الصرفة: "وفي هذا يقول السيوطي: "فلما دعا الله أهل البلاغة والخطابة الذين يهيمون في كل واد من المعاني بسلاطة لسانهم إلى معارضة القرآن، وعجزوا عن الإتيان بمثله ولم يقصدوا لمعارضته، فلم يخفَ على ذوي البلاغة أنّ صارفًا إلهيًّا صرفهم عن ذلك، وأيُّ إعجاز أعظم من أن يكون كافة البلغاء عجزوا في الظاهر عن معارضته مصروفة في الباطن عنها. ويستطرد السيوطي بعد ذلك **مؤكدًا وجهة نظره في القول بالصرفة بصفته وجهًا من وجوه إعجاز القرآن** فيقول: وقد جاء القرآن على نمط كلام العرب المعتاد ليتم ظهور العجز عن معارضته ولا يقولوا مثلًا: أتيت بما لا قدرة لنا على جنسه، كما لا يصح للبصير أن يقول للأعمى: قد غلبتك بنظري، لأنه يقول له: إنما تتم لك الغلبة لو كنت قادراً على النظر وكان نظري أقوى من نظرك فأما إذا فقد أصل النظر فكيف تصح مني المعارضة!، وهذا هو عين ما يراه ابن سنان الخفاجي الذي يعد من القائلين بالصرفة...."[(٤)].

---

(١) انظر المرجع السابق، (١/٧٦-٧٧).
(٢) انظر: ابن العماد، شذرات الذهب (٨/٥١)؛ والكتاني، محمد بن جعفر (ت: ١٣٤٥هـ)، الرسالة المستطرفة، دار البشائر الإسلامية- بيروت (ط٤/ ١٤٠٦هـ)، تحقيق: محمد المنتصر (ص: ٨٤).
(٣) وذلك في كتابه: القرآن الكريم رؤية منهجية جديدة لمباحث علوم القرآن (ص: ٢٣٢).
(٤) رسلان، القرآن الكريم رؤية منهجية جديدة (ص: ٢٣١-٢٣٢).

٢. أما نعيم الحمصي: فقد عزا القول بالصرفة إلى السيوطي بطريقة غير مقبولة وغير منهجية، فقال: "وذكر السيوطي في (الإتقان) رأي الرماني فقال: إن الإعجاز عنده بالصرفة والإخبار عن الأمور المستقبلية ونقض العادة..... ثم قال: ونجد أن السيوطي من بين مَن ذكروا رأي الرماني هو أقربهم من الصواب في معرفة رأيه"[١].

ثم قال بعد ذلك: "يطيل السيوطي الكلام على الإعجاز في كتابه (الإتقان) ويأخذ أقوال مَن تقدّمه من مصادرها، ويضم بعضها إلى بعض دون أن يتعرض لها أو لأكثرها بنقد كافٍ، فالصرفة إلى جانب القول بالبلاغة إلى جانب القول بالإخبار عن المغيبات، فلا ندري ما يأخذ به منها وما يدع، وكأنه لا يرى ضرورة لأكثر من عرضها"[٢].

ثالثاً: رأي السيوطي في الصرفة

ينص السيوطي صراحة على بطلان القول بالصرفة، ويمكن معرفة ذلك من خلال كتابيه (معترك الأقران)، و(الإتقان)، فهو ينص على فساد القول بالصرفة حيث قال: "زعم النظام أن إعجازه بالصَّرْفة أي أن الله صرف العرب عن معارضته وسلب عقولهم، وكان مقدورًا لهم، لكن عاقهم أمر خارجي فصار كسائر المعجزات، وهذا قول فاسد بدليل: {**قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالجِنّ...**} الآية[٣]، فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم، ولو سلبوا القدرة لم يبقَ لهم فائدة لاجتماعهم، لمنزلته منزلة اجتماع الموتى، وليس عجز الموتى مما يحتفل بذكره، هذا مع أن الإجماع منعقد على إضافة الإعجاز إلى القرآن، فكيف يكون معجزًا وليس فيه صفة إعجاز! بل المعجز هو الله تعالى[٤] حيث سلبهم القدرة على الإتيان بمثله"[٥].

وأضاف السيوطي: "وأيضًا فيلزم من القول بالصرفة زوال الإعجاز بزوال زمان التحدي وخلوّ القرآن من الإعجاز، وفي ذلك خرقٌ لإجماع الأمّة أن معجزة الرسول العظمى باقية ولا معجزة له باقية سوى القرآن"[٦].

ثم ساق السيوطي ما يبطل الصرفة ويدل على فسادها من كلام القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني[٧].

---

(١) الحمصي، فكرة إعجاز القرآن (ص: ٦٣).
(٢) المرجع السابق (ص: ١٦١).
(٣) الإسراء: ٨٨.
(٤) أي يقتضي القول بالصرفة أن يكون الإعجاز عائدًا إلى فعل الله وهو صرفهم عن الإتيان بمثل القرآن وليس إلى ذات القرآن.
(٥) الإتقان (٦/٤)، وقد أخذه السيوطي عن الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت:٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، دار الفكر (ط/ ١٤٠٨) (١٠٤/٢) ولم يعزه له، وساقه بصورة توحي أنه من كلامه.
(٦) المرجع السابق (٧/٤)، وقد أخذه السيوطي عن الزركشي في البرهان (١٠٥/٢) ولم يعزه له.
(٧) المرجع السابق (٧/٤).

رابعاً: مناقشة اتهام السيوطي بالصرفة

إن اتهام السيوطي رحمه الله بالصرفة يظهر فيه جور كبير وإلقاء للقول من غير تمحيص، فلنا على موقف د. صلاح بسيوني رسلان [١] في نسبة الصرفة إلى السيوطي الملحوظات التالية:

أولاً: نسبة الصرفة إلى الإمام السيوطي بهذه الصورة فيها كثير من التجني على هذا الإمام الفذّ.

ثانياً: إن الفقرة الأولى التي عزاها د. رسلان للسيوطي والتي تنتهي بقوله: ".... مصروفة في الباطن عنها " قد نقلها د. رسلان عن السيوطي من كتابه (معترك الأقران)[٢] وذاتها في (الإتقان)[٣]، وهذا ليس قول السيوطي وإنما هو كلام الأصفهاني، وقد نص السيوطي في الإتقان، وفي معترك الأقران على أن هذا القول هو من تفسير الأصفهاني، وهو حقاً موجود بتمامه في مقدمة تفسير الأصفهاني المسمّى (جامع التفاسير)[٤]، ولا أدري لماذا أصرَّ د. رسلان على نسبة هذا القول للسيوطي، وأسقط اسم قائل هذه العبارة. وظني أنه أشكل عليه طريقة طباعتها في (معترك الأقران) فالتبس عليه الأمر وظنها للسيوطي .

ومما سبق يتبين لنا أن ما عزاه د. رسلان للسيوطي ليس من قوله وإنما هو من قول الأصفهاني، ولا أعتقد أن الكاتب إذا عزا قولاً في كتابه لأحد ما أنه يتبنى ذلك القول ويأخذ به ويعده رأيًا له إلا إذا وجدنا ما يؤيد ذلك من قوله، ولعل القارئ للنوع الذي أورد فيه السيوطي هذا القول من كتاب(الإتقان)، وهو: (النوع الرابع والستون في إعجاز القرآن) والذي أفرده للكلام عن إعجاز القرآن الكريم يجد أن ما كتبه السيوطي تحت هذا النوع المفرد للكلام عن إعجاز القرآن هو منقولات لأقوال العلماء في الإعجاز نقلها السيوطي بتهذيب وترتيب، ولترتيب الأقوال وتواليها دلالات عند السيوطي رحمه الله، فهو ينقل القول وقد ينص على فساده بعبارات مختصرة ثم يورد من أقوال العلماء ما يدل على دحضه وبطلانه، ثم إنه يورد الأقوال المؤتلفة في مقامات متلاحقة ثم التي تليها والتي تليها، فهو على كثرة مؤلفاته لم يكن حاطب ليل فيما ينقل بل صاحب منهج يستحق أن يفرد في بحث مستقل.

---

(١) رسلان، القرآن الكريم رؤية منهجية جديدة (ص: ٢٣١-٢٣٢).

(٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي (٦/١).

(٣) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، مكتبة دار التراث- القاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (١١/٤).

(٤) والمقصود بالأصفهاني هو: الحسين بن محمد بن المفضّل، المعروف بالراغب الأصفهاني صاحب كتاب المفردات في غريب القرآن (ت: ٥٠٢ هـ)، وتفسيره هو: جامع التفاسير، وهو مخطوط غير أن مقدمته مطبوعة بتحقيق د. أحمد حسن فرحات، طبعة دار الدعوة- بيروت، وهذا النص الذي عزاه السيوطي للأصفهاني موجود في المقدمة تحت عنوان: "فصل في إعجاز القرآن" (ص: ١٠٩).

أما الفقرة الثانية التي عزاها د. رسلان للسيوطي والتي فيها: "وقد جاء القرآن على نمط كلام العرب المعتاد ليتم ظهور العجز عن معارضته.... الخ"[١]، فعليها الملاحظات التالية:

١. إن هذه الفقرة لا تؤكد -ما زعمه د. رسلان- من أنها وجهة نظر السيوطي في القول بالصرفة، إذ لا علاقة لها بها البتة.

وقصارى ما تفيده العبارة أن القرآن جاء بالفصيح والأفصح ليوافق المعتاد في أساليب العرب حتى يكون إعجازه ظاهراً لديهم، وهذا لا يمنع أن يكون القرآن بشقيه معجزًا يخالف ما اعتاده العرب.

ولسنا بصدد مناقشة هذا الأمر إذ إن مسألة الفصيح والأفصح في القرآن أخذت حيزًا من النقاش عند العلماء، كما أن موافقة أساليب العرب وأوزان كلامهم نص عدد من العلماء على بطلانها، وأكد بعضهم إعجاز القالب الشكلي للقرآن الكريم.

٢. إن هذه العبارة ليست أصلاً من كلام السيوطي وإنما هي للصدر موهوب الجزري[٢] أتى بها السيوطي جواباً لسؤال هو: لِمَ لَمْ يَأتِ القرآن جميعه بالفصيح والأفصح؟، وقد عزاها للجزري في (الإتقان)[٣] وتبناها في (معترك الأقران). وبذلك يمكن لنا أن نفهم منها أن السيوطي يميل لتفاوت القرآن في الفصاحة ففيه الفصيح والأفصح وكلاهما بعض حد الإعجاز.

أما عن رأي السيوطي في الإعجاز فقد صرّح في (معترك الأقران) أنه لا نهاية لوجوه إعجاز القرآن[٤]، ولم أقف له على رأي ينصر فيه وجهاً من وجوه إعجاز القرآن الكريم على غيره من قوله، إذ إنه قد ينصر القول بأقوال علماء آخرين، وقد يورد ما يدل على نقضه من أقوال علماء آخرين. ومع أن السيوطي قد أفرد النوع (الرابع والستون) من كتاب (الإتقان في علوم القرآن) للكلام عن إعجاز القرآن، إلا أنك لا تكاد تجد سطراً واحداً فيه يطمئن له قلبك أنه من كلام السيوطي نفسه، وكان من المأمول أيضًا عند السيوطي رضي الله عنه أن نقف على رأيه في إعجاز القرآن في الكتاب الذي أفرده للكلام عن الإعجاز، وهو (معترك الأقران في إعجاز القرآن) إلا أنك لو تتبعت الكلام عن الإعجاز تجد أن السيوطي أراد أن يعرض فيه أقوال العلماء في إعجاز القرآن مع قناعته أن بعضها لا يعد من وجوه الإعجاز وإنما عرضها كما يقول للإطلاع على بعض معانيه حيث صرح في معترك الأقران: "وإن كانت بعض الأوجه لا تعد من إعجازه فإنما ذكرتها للاطلاع على بعض معانيه، فيثلج صدرك، وتبتهج نفسك"[٥].

---

(١) هي من معترك الأقران (٧/١).
(٢) صدر الدين موهوب بن عمر بن موهوب الجزري الشافعي أبو منصور (ت: ٦٧٥هـ)؛ انظر: القسطنطيني، مصطفى بن عبد الله الرومي (ت: ١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية- بيروت، سنة (١٤١٣هـ) (١٢٣٠/٢).
(٣) السيوطي، الإتقان (١٨/٤-١٩).
(٤) السيوطي، معترك الأقران (٣/١).
(٥) المرجع السابق، (١٢/١).

ولنا على ما ذكره الحمصي الملحوظات التالية:

١. نقل السيوطي كلام الرماني هذا في كتابه (الإتقان)[١]، ولم ينص إطلاقاً على أن كلام الرماني هو أقرب الأقوال للصواب وفق ما يرتضيه، إلا إذا قصد الحمصي أن ما شرحه السيوطي من قول الرماني هو أقرب الشروح إلى الصواب، وعندها تكون عبارة الحمصي موهمة غير واضحة في تعيين المراد على وجه التحديد.

٢. أرى أن السيوطي لم ينص على فساد الصرفة تعقيباً على قول الرماني؛ لأنه نقل كلام الرماني بعد أن ذكر من قبل كلام النظام في الصرفة ونقل من أقوال العلماء ما ينص على فساده فاكتفى بالسابق عن اللاحق فراراً من التكرار.

٣. لم يكن ذِكر السيوطي لأقوال العلماء في إعجاز القرآن عبثية وفوضى أو مجرد عرض، فهو قد ذكر قول النظام في الصرفة ونقل بعده ما يدل على فساده من أقوال العلماء.

٤. في الفقرتين اللتين ذكرهما الحمصي عن السيوطي تناقض واضح، ففي النص الذي أورده في صفحة (٦٣) من كتابه يقول: "إن السيوطي ينصر رأي الرماني"، في حين نجده في موضع آخر من كتابه في صفحة (١٦١) يقول:" إن السيوطي يعرض الأقوال في إعجاز القرآن لمجرد العرض وإننا لا ندري ما يأخذ منها وما يدع".

الخاتمــة

وفيها أهم النتائج والتوصيات

١. هناك تساهل عند عدد من العلماء في إلصاق القول بالصرفة بأناس لا علاقة لهم بها البتة.

٢. يجب التقيد بالمنهجية العلمية والموضوعية عند نسبة الأقوال والآراء إلى أصحابها وخلاف ذلك يترتب عليه عدم الدقة المفضية إلى تقويل الآخرين ما لم يقولوا.

٣. من الضرورة بمكان أن لا نبتر الأقوال عن السياق الذي وردت فيه، وقد كان خطأ بعض الباحثين في عزو الصرفة لبعض العلماء أنهم عزلوا أقوال العلماء عن سابقها ولاحقها مما أضرَّ بفهمها.

٤. كثرت أقوال الباحثين في نسبة الصرفة إلى أتباع النظام من غير مستند يعول عليه، ودون عزو لمصدر نقولاتهم في كثير من الأحيان، وممن اتهم من المعتزلة من غير بينة: هشام الفوطي، وعباد بن سليمان، والصواب: أنه لا توجد دالة صحيحة تشهد على استقامة اتهامهما بالصرفة. وعليه فإنه يلزم التقيد بجادة الصواب حتى لو كان المتهم من أهل الزيغ والارتياب.

---

(١) السيوطي، الإتقان (١٥/٤).

٥. قد يتراءى للباحثين التساهل في نسبة الصرفة لأصحاب العقائد الفاسدة، وهذا فيه خطورة بالغة تضر بصدقية البحث، ودقة النقل، وأمانة العلم.

٦. إن المنهج الفلسفي الذي سار عليه الرازي رحمه الله في الدفاع عن نظم القرآن أوقع بعض الباحثين في اتهامه بأنه يقف موقفاً متناقضاً من الصرفة، وأنه يقول بها مرّة على الإطلاق، ومرة يحدد ويقيدها بقصار السور .

٧. الموقف الصحيح للإمام الرازي من الصرفة أنه ينص على بطلانها، ويورد الأدلة على فسادها.

٨. يقرر الرازي أن السور القصار معجزة بفصاحتها وبلاغتها، ولا يمانع في الوقت ذاته من الاحتجاج بالصرفة بصفتها حجة ودليلًا على الذين لم يتذوقوا فصاحة القرآن في السور القصار، وذلك لإسكات اللجاجة، والتماحك، وقطع الشغب، وهي طريقة أهل المنطق والجدل، وإن كنت أرى عدم صلاحها لما قد تجلبه من الشبه حول فهم إعجاز القرآن الكريم.

٩. يجزم الإمام ابن كثير رحمه الله بما لا يدع مجالاً للريبة والشك أن سور القرآن كلها معجزة ببيانها، وفصاحتها، وبلاغتها، سواءٌ أكانت السور صغيرة أم كبيرة.

١٠. يرفض الإمام ابن كثير القول بالصرفة ويعده مفرعاً من اعتقاد فاسد.

١١. نسبة القول بالصرفة لابن كثير في قصار السور كان بسبب نقل ابن كثير لعبارة الرازي، فاعتمدها الباحثون وعوّلوا عليها، ولم يعبأوا بعبارته التي اتبعها بعد صفحة، والتي استدل بها بأدلة قاطعة على الإعجاز البياني للسورة ولو كانت قصيرة.

١٢. الإمام القرطبي بريء مما نُسِب إليه من القول بالصرفة، وما نسبه إليه الباحثون فيه جناية علمية عليه.

١٣. اتهام السيوطي بالصرفة لا يصح لأنه لا يعتمد أساساً على شبهة ولو ضعيفة، وقد كان اتهامه من الباحثين ناتج عن عدم الدقة في النقل، وعدم تمحيص الأقوال، فاختلطت عليهم النقول، ورموه بما لا يصح.

وختاماً: أرجو أن أكون قد وُفِّقت في عرض نموذج يؤصل منهجًا علميًا في أخذ الأقوال وردّها، وأنا أعلم أنني أخطئ كما يخطئ غيري، فإن أصبت فبتوفيق الله لي، وإن أخطأت فمن نفسي.

وإنني أسأل اللهَ تعالى أن يجعل هذا الجُهد في ميزان حسناتي يوم ألقاه، فكل رجائي في رضاه، إنه سميع قريب مجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المراجع

- الأتابكي، جمال الدين يوسف بن تغري بردى. (ت: ٨٧٤هـ). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. المؤسسة المصرية العامة للتأليف. مصر.
- الإسفراييني، طاهر بن محمد. (ت: ٤٧١هـ). التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفِرَق الهالكة. ط١/ ١٩٨٣م. عالم الكتب. بيروت تحقيق: كمال يوسف الحوت.
- الأشعري، علي بن إسماعيل. (ت: ٣٢٤هـ). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. ط٣. دار إحياء التراث العربي. تحقيق: هلموت ريتر.
- الأصفهاني، الحسين بن محمد بن المفضَّل. المعروف بالراغب الأصفهاني. (ت: ٥٠٢ هـ). مقدمة جامع التفاسير. طبعة دار الدعوة. بيروت. تحقيق د. أحمد حسن فرحات.
- الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي. (ت: ٧٥٦هـ). **المواقف**. دار الجليل. بيروت. (ط١/ ١٩٩٧م). تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة.
- البربهاري، الحسن بن علي بن خلف. أبو محمد. (ت:٣٢٩هـ). شرح السنة. ط١/ ١٤٠٨هـ. دار ابن القيم. الدمام. تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني.
- البغدادي، أحمد بن علي. أبو بكر. المعروف بـ (الخطيب). (ت.٤٦٣هـ). تاريخ بغداد. دار الكتب العلمية. بيروت.
- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر. أبو منصور. (ت: ٤٢٩هـ). الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية. ط٢/ ١٩٧٧م. دار الآفاق الجديدة. بيروت.
- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان. (ت: ٢٥٥هـ). رسائل الجاحظ. ط١/١٤٢٠هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي. (ت: ٨١٦هـ). التعريفات. ط١/ ١٤٠٥هـ. دار الكتاب العربي. بيروت. تحقيق: إبراهيم الأبياري.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد. أبو الفرج. (ت: ٥٩٧هـ). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. ط١/ ١٣٥٨هـ. دار صادر. بيروت.
- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. أبو الفضل. (ت: ٨٥٢هـ). الإصابة في تمييز الصحابة. ط١/ ١٤١٢هـ. دار الجليل. بيروت. تحقيق: علي محمد البجاوي.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. أبو الفضل. (ت: ٨٥٢هـ). لسان الميزان. ط٣/ ١٤٠٦هـ. مؤسسة الأعلمي. بيروت. تحقيق: دار المعارف النظامية. الهند.
- ابن حزم، أبو محمد. علي بن أحمد الأندلسي الظاهري. الفصل في الملل والأهواء والنحل. مكتبة الخانجي، القاهرة. (لا توجد سنة طبع).

– الحمصي، نعيم. فكرة إعجاز القرآن منذ البعثة حتى عصرنا الحاضر. ط٢/ ١٤٠٠هـ. مؤسسة الرسالة. قدّم له أ.محمد البيطار.

– ابن حنبل، أحمد بن محمد أبو عبد الله. العقيدة. ط١/ ١٤٠٨هـ. رواية أبي بكر الخلال عن مسدد بن مسرهد عن أحمد. دار قتيبة. دمشق. تحقيق: عبد العزيز عز الدين السيروان.

– الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. أبو عبد الله. (ت: ٧٤٨هـ). سير أعلام النبلاء. (ط٩/١٤١٣هـ). مؤسسة الرسالة. بيروت. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ومحمد نعيم العرقسوسي.

– الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. أبو عبد الله. (ت: ٦٠٦هـ). التفسير الكبير. المسمى (مفاتيح الغيب). ط (٣). دار إحياء التراث العربي. بيروت.

– الرازي، فخر الدين. (ت: ٦٠٦هـ). نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. ط١/ ١٤١٢هـ. دار الجليل. بيروت. تحقيق: د. أحمد حجازي السقا.

– ابن رجب الحنبلي، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم. (٧/ ١٤١٧هـ). دار النشر: مؤسسة الرسالة. بيروت.. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. وإبراهيم باجس.

– رسلان، د. صلاح الدين بسيوني. القرآن الكريم رؤية منهجية جديدة لمباحث علوم القرآن. مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.

– الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. (ت:٧٩٤هـ). **البرهان في علوم القرآن**. ط/ ١٤٠٨. دار الفكر.

– الزركلي، خير الدين. الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين). ط٤/ ١٩٧٩م. دار العِلم للملايين. بيروت.

– الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي. (ت: ٥٣٨هـ). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. دار المعرفة. بيروت.

– السدة، د. سامي عطا حسن الجيتاوي. الصرفة دلالتها لدى القائلين بها وردود المعارضين لها. مكتبة صيد الفوائد الإسلامية. انظر: http://www.saaid.net/book.

– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (ت: ٩١١هـ). الإتقان في علوم القرآن. مكتبة دار التراث. القاهرة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (١١/٤).

– السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (ت: ٩١١هـ). طبقات المفسرين. ط١/ ١٣٩٦هـ. مكتبة وهبة. القاهرة. تحقيق: علي محمد عمر.

– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (ت: ٩١١هـ). معترك الأقران في إعجاز القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الفكر العربي.

- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر. أحمد. (ت: ٥٤٨هـ). الملك والنحل. دار المعرفة. بيروت. ١٤٠٤هـ. تحقيق: محمد سيد كيلاني .
- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد. العكري الحنبلي. (ت: ١٠٨٩هـ). شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب. دار الكتب العلمية. بيروت.
- عمار، أحمد سيد. نظرية الإعجاز القرآني وأثرها في النقد العربي القديم. ط١/ ١٤١٨هـ. دار الفكر.
- الفكيكي، توفيق. إعجاز القرآن في مذهب الشيعة الإمامية. المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية. مجلة رسالة الإسلام. العدد ١١. انظر: http://www.taghrib.org/arabic .
- القرطبي، أبو عبد الله. محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن. ط٢/ ١٤٠٥هـ. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- القنوجي، صديق بن حسن. (ت: ١٣٠٧هـ). أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٧٨م. تحقيق: عبد الجبار زكار .
- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي. (ت: ٧٥١هـ). مفتاح دار السعادة. دار الكتب العلمية. بيروت .
- الكتاني، محمد بن جعفر. (ت: ١٣٤٥هـ). الرسالة المستطرفة. (ط٤/ ١٤٠٦هـ). دار البشائر الإسلامية. بيروت. تحقيق: محمد المنتصر .
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. أبو الفداء. (ت: ٧٧٤هـ). البداية والنهاية. مكتبة المعارف. بيروت.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. أبو الفداء. (ت: ٧٧٤هـ). تفسير القرآن العظيم. ط/ ١٤٠١هـ. دار الفكر. بيروت.
- القسطنطيني، مصطفى بن عبد الله الرومي. (ت: ١٠٦٧هـ). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. دار الكتب العلمية. بيروت. سنة (١٤١٣هـ) .
- المقدسي، مطهر بن طاهر. (ت: ٥٠٧هـ). البدء والتاريخ. مكتبة الثقافة اللادينية. القاهرة. لم تذكر الطبعة ولا سنة الطبع.
- أبوموسى، د. محمد محمد. الإعجاز البلاغي. ط١/ ١٤٠٥هـ. دراسة تحليلية لتراث أهل العلم. مكتبة وهبة.
- ابن النديم، محمد بن إسحاق أبو الفرج. (ت:٣٨٠هـ). الفهرست. ط١/١٤١٦هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.